

## حارق صورة الملك: حرّكني الغضب

**الغضب والاستياء كانا دافع الشاب عدي أبو عيسى، الذي أحرق صورة الملك الأردني عبد الله الثاني، وحُكم بسجنه عامين، وهو ما عدّه محامي الدفاع «غير قانوني»**

عمان - محمد فرحان

وجه والد الناشط في الحراك الشبابي الأردني، عدي محمد أبو عيسى، الذي قضت محكمة أمن الدولة الأردنية، أول من أمس، بسجنه لمدة سنتين بتهمة «المس بكرامة الملك»، بعد حرقه صورة للملك الأردني عبد الله الثاني كانت مرفوعة على مبنى بلدية مادبا (33 كيلومتراً جنوب عمان)، نداءً إلى الملك عبد الله ناشده العفو عن ابنه، مؤكداً أنه «لم يقصد بفعلته المس بكرامة الملك، بل كان يختلجه شعور بالغبص، بسبب حرمانه التقدم إلى امتحانات الثانوية العامة، وزاد انفغاله بعد أن

شهد واقعة قيام المواطن أحمد المطارنة بحرق نفسه أمام الديوان الملكي». وأكد والد الشاب المسجون لـ«الأخبار» أن «ابني يشعر بالندم الشديد، جراء ما أقدم عليه، وكلنا في العائلة نحمل مطلق مشاعر الولاء للملك». وفي خطاب وجهه إلى الملك، قال محمد أبو عيسى: «يا سيدي، هذا ابني البكر، وسندي في الحياة، وأنت سند وعون لي وله ولكافة الأردنيين. نسألك العفو عنه». وكان الشاب المسجون قد قدم اعتذاره للملك، وأضاف أنه لم يقصد الإساءة، بل «تصرفت بنحو انفعالي لا غير». ونقل وكيل الدفاع، المحامي موسى



العبدالات، عن أبو عيسى قوله إنه «قام بفعلته جراء شعور الغضب والاستياء الذي ألمّ به عندما شاهد واقعة قيام أحمد المطارنة بحرق نفسه». وإن استنكر المحامي هذا الحكم، أشار إلى أنه «حكم غير عادل، حيث لم تأخذ المحكمة بأسباب تخفيف مدة الحكم، بحكم صغر سن موكلتي الذي لم يبلغ بعد سن الـ18». وأضاف أن هيئة الدفاع قدمت حججاً أخرى كانت ستؤخذ في الاعتبار، لو جرت المحاكمة أمام محكمة مدنية. وذكر بأن القانون الأردني ينص على عقوبة أدناها سنة وأقصاها 3 سنوات في مثل هذه التهمة.

وقال العبدالات: «إنها المرة الأولى التي تصدر فيها المحكمة عقوبة مشددة على قاصر، من دون الأخذ بالأسباب المخففة، وجاء قرار الحكم من دون الاستماع إلى بيانات الدفاع». بالتالي، رأى العبدالات أن قرار المحكمة «غير قانوني».

وكانت منظمة «هيومن رايتس ووتش» قد دعت الأردن، في بيان أصدرته قبل الحكم، إلى سحب تهمة «المس بكرامة الملك» الموجهة إلى الناشط أبو عيسى، فيما تشير معلومات استنقتها «الأخبار» إلى أن أبو عيسى ناشط

في الحراك الشبابي في مدينة مادبا، وأوقف بتهمة «قدح مقامات عليا» عندما كان يشارك في اعتصام للمطالبة بالإفراج عن ناشط آخر. وتنص المادة 187 من قانون العقوبات الأردني على أن كل من يرسل أو يحمل غيره على أن يرسل أو يوجه إلى الملك أية رسالة خطية أو شفوية أو أية صورة أو رسم هزلي من شأنه المس بكرامة الملك، وكل من يذيع ما ذكر أو يعمل على إذاعته بين الناس، يعاقب بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات. إلى ذلك، شارك نحو 3000 شخص، أمس، في تظاهرة وسط عمان دعت إليها الحركة الإسلامية تحت عنوان «جمعة تأكيد» مطالب الإصلاح الشامل ومكافحة الفساد. وانطلقت التظاهرة عقب صلاة الجمعة من أمام المسجد الحسيني الكبير وسط عمان وحتى ساحة أمانة عمان (مسافة نحو كيلومتر واحد).

## فتح الحدود الجزائرية - المغربية قبل أيار

الجزائر - مراد طرابلسي

قريباً سيصبح التواصل برّاً بين الجزائر والمغرب ممكناً، بما أنه يرتقب إعادة فتح الحدود في الربيع المقبل. وقد أدى إغلاقها عام 1994 إلى حجب التنقل عن مليوني جزائري كانوا يدخلون المغرب سنوياً للسياحة والتبضع. وقد حُرّم المغرب مما يقارب ملياري دولار كان يحصلها في مقابل خدمات وسلع لهؤلاء الزوار.

وعلمت «الأخبار» أن القرار بشأن إعادة فتح الحدود بين الجزائر والمغرب قد اتخذ بالفعل، ولم يبق غير تنفيذه في غضون أسابيع. وتوقع نواب في البرلمان الجزائري إغلاق هذا الملف نهائياً قبل منتصف العام الجاري. وأفادت تقارير صحافية جزائرية بأن الاستعدادات الميدانية لإعادة فتح الحدود جارية منذ أيام، وبدأت حتى قبل زيارة وزير الخارجية المغربي سعد الدين العثماني إلى الجزائر منتصف الأسبوع الماضي. وجاء في التقارير أن «المديرية العامة للأمن الوطني» شرعت في إعداد الترتيبات التقنية لفتح المعابر بين البلدين قبل شهر أيار المقبل. وقالت عدة مصادر

إن الحدود ستفتح قبل الانتخابات التشريعية الجزائرية المقبلة. وفيما أعلنت الجزائر، على لسان الوزير المكلف بالشؤون المغربية والأفريقية، عبد القادر مساهل، أنّ موضوع الحدود لم يناقش خلال هذه الزيارة، أشارت تقارير مغربية إلى أنّ العثماني ناقش فتح الحدود وقضية الصحراء الغربية في جلسة مغلقة مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يوم الثلاثاء الماضي، لكن لم ترشح أي تفاصيل عن نتيجة ذلك اللقاء. ولفتت التقارير إلى أنّ ثمة مواضيع تحتاج إلى متابعة حثيئة، ومنها إعادة فتح الحدود. وتعمل لجان مشتركة منذ شهور لتطبيع العلاقات بين البلدين الجارين، وتعزيز التعاون الاقتصادي بينهما، وقد تناوبت العاصمتان على احتضان اجتماعات الخبراء والمسؤولين لتحديد معالم التكامل المنتظر في بعض قطاعات الاقتصاد والخدمات والشؤون الثقافية والرياضية. غير أنّ نتائج عمل هذه اللجان ظلت شحيحة بالنظر لثقل الخلافات القائمة بين الجانبين تاريخياً. وأولت «حركة مجتمع السلم» (حزب إسلامي موالٍ مقرب من الرئيس بوتفليقة) مسألة الحدود مع المغرب

### الحزبان الإسلاميان في البلدين سرعا القرار



بوتفليقة ووزير الخارجية المغربي العثماني في الجزائر الثلاثاء الماضي (رويترز)

أهمية كبيرة في برنامجها الانتخابي، ووعد رئيسها أبو جرة سلطاني بفتح الحدود «بمجرد وصول الإسلاميين للحكم (في الجزائر)». وسبق أن ناقش سلطاني هذا الموضوع في الرباط قبل أسابيع، مع مسؤولي حزب «العدالة والتنمية» الذي يقود الحكومة المغربية الحالية. وتعدّ هذه أول مرة تُقحم فيها العلاقات الإشكالية الجزائرية المغربية في البرامج الانتخابية في الجزائر كما في المغرب. وكانت معظم القوى السياسية الجزائرية والمغربية تسير خلف القرارات الرسمية لقيادتي البلدين بالنظر لحساسية الموقف. لكن هذا العام شهد تحولاً هاماً، بسبب إفرات «الربيع العربي» على المنطقة، ما أدى إلى تحرر المواقف السياسية من مكبوتاتها. هكذا، جعل «العدالة والتنمية» المغربي من تطوير العلاقات مع الجزائر أحد أهم محاوره في برنامجها الانتخابي، ونحت «حركة مجتمع السلم» الجزائرية المنحى ذاته. والحزبان هما في الواقع من فصيل فكري واحد، إذ يعتبران أشبه بفرعين لجماعة «الإخوان المسلمين». ولعل هذا «الضغط الإسلامي» كان وراء إسراع الحكومة الجزائرية في إنهاء

مشكلة الحدود قبل الانتخابات المقبلة التي يمكن أن تفرز غالبية إسلامية أو تحالفاً معارضاً للسلطة للمرة الأولى في التاريخ المعاصر للجزائر. ويعود إغلاق الحدود بين أكبر بلدين في اتحاد المغرب العربي، إلى العام 1994، حين قررت السلطات المغربية فجأة فرض تأشيرة الدخول على الرعايا الجزائريين الراغبين في زيارة المغرب، وذلك على أثر انفجار إرهابي وقع في مراكش، واتهم المغرب الاستخبارات الجزائرية بتدبيره. وجاء الرد من قبل الرئيس الجزائري السابق، اليمين زروال، بإغلاق الحدود البرية إلى أجل غير محدد. وبعد عشر سنوات من الحادث، أسقط الملك محمد السادس شرط التأشيرة عن الجزائريين، وأعلن عن رغبة بلاده في إعادة فتح الحدود. لكن الجزائر اكتفت بإسقاط التأشيرة عن المغاربة، وأبقت الحدود مغلقة. وقد ربطت السلطات الجزائرية إعادة فتح الحدود بحزمة من الشروط السياسية والأمنية، بينها منع تسرب المخدرات إلى الجزائر، والتقدم في حل نزاع الصحراء الغربية، ورفع مستويات التنسيق الأمني على الحدود في إطار «الحرب على الإرهاب».

### ما قبل ودل

## المغرب: الانتقادات تحاصر برنامج حكومة بنكيران

الرباط - عماد إستينو

لا يزال النقاش الدائر حول البرنامج الحكومي في المغرب محتدماً رغم تصويت البرلمان، أول من أمس، بغالبية نوابه بالإيجاب على برنامج الحكومة التي يرأسها عبد الإله بنكيران. وقد انتقد كثيرون ما جاء به البرنامج الحكومي، معتبرين أن تصديق البرلمان تحصيل حاصل على اعتبار أن للحائلف الحكومي غالبية مريحة فيه.

وتركزت معظم الانتقادات حول غياب الأرقام عن البرنامج واقتصراره على «الجمال الإنشائية والأدب السياسي والشعبوية». وسخرت المعارضة البرلمانية من ضعف البرنامج، الذي «لم يحمل أي جديد» بالمقارنة مع ما قدمته الحكومات السابقة. وقال حكيم بنشماش، عن حزب «الأصالة والمعاصرة»، إن «البرنامج يفتقر إلى رؤية واضحة حول آليات الحكومة ومحاربة الفساد»، معتبراً أن «المغاربة كانوا ينتظرون

برنامجاً حكومياً يقدم أجوبة واضحة وملموسة عن تطلعاته ويتضمن أهدافاً دقيقة بعيدة عن العموميات». وأضاف أن «البرنامج الحكومي جاء مجسداً للاستمرارية، في الوقت الذي ينتظر الرأي العام إحداث قطعية مع السياسات الحكومية السابقة الفاشلة». واتفق «الحزب الاشتراكي الموحد» المعارض (ليس ممثلاً في البرلمان) مع موقف بشماش، إذ رأى أنّ التصريح الحكومي «يخدر ضمن منطق الاستمرارية دون طرح أي إصلاحات سياسية واجتماعية نوعية، ولا يقدم أي تصور واقعي لمحاربة الفساد ويعزز التوجه الليبرالي». وقال استاذ العلوم السياسية، محمد الغالي، إن البرنامج ركز على البعد الأخلاقي وتجاهل البعد الإجرائي والتقني. وقال «لقد طرح البرنامج أرقاماً حول نسبة البطالة والنمو، ولم يتم توضيح المصادر التمويلية لذلك».

كذلك وجد أنّ «البرنامج ركز على الجانب الاجتماعي وحّد كاولوية بهدف بعث

رسائل إيجابية لشوارع مغربي يغلي بين عاطلين من العمل أعلنوا التصعيد وفقرائ ضاقوا ذرعاً بالوعود الكاذبة». غير أنّ طريق الحكومة لن يكون مفروشا بالورود، فعليها أولاً التخلص من إرث الحكومة السابقة التي خلفت تركة ثقيلة من المشاكل الاجتماعية، فضلاً عن حركة احتجاجية مهيمنة لا تنظر بعين الرضا للحكومة.

ووجد الخبير الاقتصادي إدريس بنعلي أنّ البرنامج مفرد في التفاؤل، مشدداً على أنّ هذا التفاؤل يجب أن يكون مرفقاً بإجراءات عملية، وخصوصاً أن الواقع المغربي ليس باعثاً على التفاؤل في ظل الأزمة العالمية، والتي يقول المنتقدون إن بنكيران لم يستحضر بشكل كاف تداعيات الأزمة الاقتصادية الأوروبية والعالمية. وكان حزب العدالة والتنمية قد وعد في برنامجها الانتخابي بتحقيق نسبة نمو تقدر بـ7 في المئة، لكنه تراجع عنها في البرنامج الحكومي عبر وعده بنسبة لا تتجاوز 5,5، وهي نسبة تبقى

أيضاً صعبة التحقق بحسب المحللين الاقتصاديين. مع ذلك، يبقى بالإمكان وفاء الحكومة بتعهداتها، بحسب المحلل الاقتصادي محمد أكوئي، إن استطاعت محاربة الاقتصاد الريعي وإصلاح المنظومة الضريبية وترشيد النفقات. وقد شمل البرنامج المكوّن من نحو 90 صفحة خمسة محاور كبرى، هي: تعزيز الهوية الوطنية الموحدة والانفتاح على الثقافات والحضارات وترسيخ دولة القانون والجهوية المتقدمة والحاكمة الرشيدة الضامنة للكرامة والحقوق والحريات والأمن القائمة على المواطنة الحققة وربط المسؤولية بالمحاسبة اقتصاد وطني قوي متنوع ومنفتح للثروة والعمل اللائق وضامن للعدالة الاجتماعية، فضلاً عن تطوير وتفجير البرامج الاجتماعية وتعزيز التفاعل الإيجابي مع المحيط الجهوي والعالمي وتقوية الأداء العمومي لتدبير شؤون المغاربة المقيمين في الخارج.